

محضر الجلسة رقم 243**التاريخ:** الإثنين 11 جادى الأولى 1447 هـ (3 نونبر 2025م).**الرئاسة:** السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثالثة زوالاً.**جدول الأعمال:** جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان بخصوص قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2797 حول الصحراء المغربية.**السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة البرلمانيين،

السيدات والسادة،

نلتئم في هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان من أجل القضية المركزية الأولى بالنسبة لبلادنا، قضية الوحدة الترابية للمملكة، وفي سياق تعبئة وطنية كبرى عنوانها الأبرز مزيد من الالتفاف خلف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يقود بحصافة وبُعدٍ نظر استراتيجي تدبير هذا الملف، مما أثمر الوصول إلى التحول التاريخي في ملف أقاليمنا الجنوبية يوم 31 أكتوبر 2025، بمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم 2797 بشأن قضية الصحراء المغربية.

ونود في البداية أن نجدد لجلالته، بهذه المناسبة، عبارات الولاء والإخلاص والشكر والامتنان، وهو الذي يقود المملكة على طريق التقدم والتحديث والتماء، وهو أيضاً الذي قادها إلى هذه المحطة الحاسمة من المكتسبات في قضيتنا وملفنا الأول: الوحدة الترابية للمملكة.

بالفعل، الزميلات والزملاء البرلمانيين، لقد حقق المغرب ما حقق من مكاسب وتكريس للشرعية، ضمن منجز وطني كبير، تراكت عناصره على مدى 26 عاماً من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، بكثير من المثابرة والحكمة وبعد النظر والتضحيات والإصلاحات العميقة والهيكليّة على مختلف الأصعدة.

وفي قلب هذه المثابرة والتضحيات، تضحيات القوات المسلحة الملكية الواظقة سداً منيعاً لدرء أي خطر قد يهدد أمن وحدود الوطن من طنجة إلى الكويرة. فإلى هذه القوات وقائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة، صاحب الجلالة، نرفع كل عبارات الامتنان والتقدير والثناء.

في قلب هذه المثابرة أيضاً ما يدعو إلى الفخر، وما نستحضره دوماً بكامل الاعتزاز، الجهود الإنمائي الاستثنائي الرائع والمستدام الذي ينجز بأقاليمنا الجنوبية والذي ينفذ بتعليمات وتوجيه وعناية خاصة وتنبع من طرف صاحب الجلالة، تجسيدا لنموذج تموي راند ومهيكل، نجح في إحداث تحولات كبرى في البنيات التحتية والخدمية والخدمات الاجتماعية في هذه الأقاليم.

حضرات السيدات والسادة،

إن تصويت مجلس الأمن على القرار رقم 2797 بشأن قضية الصحراء المغربية، لا يجسد فقط إقراراً بحقوق تاريخية ثابتة وبسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، بل إنه أيضاً تكريس واعتراف وعربون ثقة من المنتظم الدولي في النموذج السياسي والمؤسسي المغربي، والذي قوامه وركائزه التنمية في أبعادها المختلفة، والديمقراطية بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والانفتاح والتشبث بقيم السلم والتسامح والعيش المشترك واحترام الآخر، في إطار تقاليدنا المؤسسية وثوابتنا الوطنية، فضلاً عن أنه تقدير لمتوقع المغرب على المستوى الدولي.

وترتكز بلادنا فيما تحقّقه، على عراقة مؤسساتها واختياراتها الديمقراطية التي اغتنت وتعززت بمصالحات كبرى: مصالحة مع التاريخ وفي إطار التاريخ، مصالحة مع المجال، مصالحة مع الروافد الثقافية الوطنية.

وبالتأكيد، فإن أمة نجحت وأبدعت في كل هذه المصالحات، ستنتج بالتأكيد في الترحيب والمصالحة واحتضان جميع أبنائها، بمن فيهم أخواتنا وإخواننا في مخيمات تندوف، وهو ما أكدّه صاحب الجلالة في خطابه السامي يوم 31 أكتوبر 2025.

وسواء تعلق الأمر بالمصالحات أو التنمية أو الديمقراطية، فإن الأمر يتعلق بتوجه إلى المستقبل بثبات وفي إطار الوحدة، وفق رؤية ومقاربة مفتوحة على المحيط الإقليمي القريب، بعد أن أثمرت الرؤية الملكية نجاحات كبرى في الشراكات القارية والأرومتوسطية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

في الانعطاف التاريخية التي يحققها ملف وحدتنا الترابية على مستوى الأمم المتحدة، حيث تم على مستوى المنتظم الأممي تكريس مخطط الحكم الذاتي سقفاً وأساساً للتفاوض، تتجسد قيمة القيادة، قيادة صاحب الجلالة، وقوة المواقف والتشبث بالمشروعية القانونية والتاريخية التي يقود بها، وعلى أساسها يدبر جلالته بحكمة الملف على المستوى الدولي.

ويندرج كل ذلك في إطار عقيدة دبلوماسية مغربية أسسها جلالته على الصدق والوفاء والتعاون والعمل من أجل السلم وإعطاء الصدقات والشراكات، بُعداً إنسانياً وإنمائياً.

وفي هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، يتحتم علينا كمكونات سياسية، مواصلة المساهمة في ترسيخ بنائنا المؤسسي وريح رهانات الصعود الاقتصادي والتنموي الذي نحن بصدد إنجازه، ملتفين خلف صاحب الجلالة

حفظه الله.

فبقدر قوة مؤسساتنا، وإثار إصلاحاتنا اجتماعيا وبشريا واقتصاديا، بقدر ما يتقوى تموقعنا الدولي أكثر ويتعزز تأثيرنا الدولي دبلوماسيا وسياسيا، مع كل ما يتطلب ذلك منا في السلطة التشريعية من تعبئة.

ويتعين علينا في هذا المسعى تمثل توجهات صاحب الجلالة نصره الله، المتوجهة إلى المستقبل والمستحضرة لحجم التحديات ونبل الرهانات، ومنها ما ورد في خطاب جلالتنا السامي في افتتاح الدورة التشريعية حين جدد التأكيد على تعبئة جميع الطاقات لربح رهان توجه المغرب الصاعد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والجمالية.

ويقتضي ذلك أيضا، تمثل دعوة جلالتنا الى تغيير ملموس في العقلية وفي طريقة العمل من أجل تحقيق التحول الكبير.

وفي صلب كل هذا، ينبغي لنا من موقعنا، تكثيف اشتغالنا في واجهة العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية على أساس اليقظة والاستباق والإقناع، مستحضرين روح وفلسفة الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة أعزه الله إلى الأمة بمناسبة الانعطاف التاريخية المحققة على مستوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

بالموازاة مع ذلك، يتعين علينا مواصلة الاشتغال على الملفات المفتوحة إما باقتراح منا، أو في إطار جماعي على مستوى المجموعة البرلمانية الإفريقية والأرومتوسية، وعلى مستوى الأمريكيتين، مواكبة للمبادرات الملكية النبيلة المتوخية للتنمية والازدهار المشترك، ومساهمة منا في الجهد الوطني المطلوب من أجل ربح رهانات المرحلة المقبلة من مسار تكريس السيادة الوطنية في أقاليمنا الجنوبية وصون وحدتنا الترابية.

ويتعين علينا، كما كان الأمر دائما، ونحن نشغل في هذه الواجهة، أن نتمثل دائما خطب وتوجهات ورؤية صاحب الجلالة أعزه الله، وأن نرصد ما حققته بلادنا على مختلف الأصعدة من أجل التوجه إلى المستقبل بنفس الثبات وبذات المثانة والتوافق الوطني، وهي صفات كانت دوما في صلب النجاحات والانتقالات التي حققتها بلادنا في إطار الاستقرار وفي ظل الملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية الاجتماعية.

شكرا لكم على الإصغاء.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

السيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله الذي نصر وأيد بالحق مسيرة أمة آمنت بعدالة قضيتها، ووحدت صفها خلف قيادة حكيمة، جعلت من الإيمان بالوطن عقيدة، ومن الدفاع عن وحدته الترابية التزاما ثابتا.

وها نحن اليوم، على امتداد هذه المسيرة المباركة، نجتمع تحت قبة البرلمان في جلسة مشتركة تاريخية واستثنائية، نستقبل مرحلة جديدة وحاسمة، حملتها رياح العدالة الدولية، ومعها اعتراف وإنصاف طال انتظارها وآن أوانها، لترسيخ حق المغرب المشروع في وحدته الترابية والسيادية.

وهي مناسبة لتتقدم جميعا بأحر التهاني إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكافة أفراد الشعب المغربي على هذا الفتح الجديد من أجل المغرب الموحد.

لقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2797 ليشكل ثمرة لمسار خمسين سنة من النضال والعمل الدبلوماسي والسياسي المتواصل، دفاعا عن السيادة والوحدة الترابية للمملكة.

فمن ملحمة المسيرة الخضراء إلى هذه المحطة الأهمية الحاسمة، بقي الموقف المغربي ثابتا صامدا لا يتغير: الصحراء مغربية، والمغرب في صحرائه.

وعلى امتداد هذا المسار الوطني، مضى المغرب، بقيادة ملكية حكيمة، بخطى واثقة ورؤية واضحة، ليؤكد أن أقاليمنا الجنوبية ليست مجرد جغرافيا، بل هي روح وطن تسكنه البيعة، وتحببها الذاكرة، وتصوره الأجيال.

مسار يتوج اليوم بفتح جديد، كما وصفه جلالتنا، للطلي النهائي لهذا النزاع المفتعل، في إطار حل توافقي يقوم على مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وقد شاءت رمزية اللحظة أن تتقاطع هذه المحطة الأهمية مع الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، وكأن التاريخ يواصل كتابة فصول العهد بين استكمال الوحدة الترابية وتثبيت السيادة الوطنية، تأكيدا لاستمرارية المشروع الوطني في بناء المغرب الموحد، وترسيخ الأمن والاستقرار في محيطنا الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جاء القرار الأممي الأخير ليعكس القناعة المتنامية لدى المجتمع الدولي بأن الحل في الصحراء المغربية لا يمكن أن يكون إلا في إطار السيادة الوطنية الكاملة، ومن خلال مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب منذ أبريل سنة 2007، والتي اليوم أصبحت، بفضل القيادة الحكيمة لجلالتنا نصره الله وأيده، واقعا سياسيا راسخا ومرجعا أميا معتمدا، ورافعة للسلم والاستقرار الإقليميين. وإذا كانت الدول قد اجتمعت في مجلس الأمن للتصويت لصالح القرار، فإن التاريخ يشهد أن هذا الموقف الدولي قد ترسخ لصالح المغرب، بفضل التأييد الصريح لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي عبرت عن دعمها الدائم لمغربية الصحراء، وعن عدالة قضيتنا الوطنية وحكمة القيادة الملكية الرشيدة.

التلاحم والإجماع، وتعبيرا صادقا عن قوة وتماسك الجبهة الداخلية، الذي جسده تضحيات المغاربة قاطبة في كل ربوع المملكة، وفي طليعتهم أبناء الأقاليم الجنوبية، من شيوخ القبائل والمنتخبين الممثلين الحقيقيين للسكان، وباقي الفاعلين الذين حملوا على عاتقهم رسالة الدفاع عن الوحدة الترابية في الداخل والخارج، وجعلوا من مشاركتهم السياسية المكثفة، ومن حضورهم الفاعل داخل المؤسسات وفي معركة البناء والتنمية، أبلغ تعبير عن صواب الموقف المغربي وعدالة قضيته.

حضرات السيدات والسادة،

إن القرار الأممي بشأن الصحراء المغربية لا يمثل نهاية الطريق، بل بداية عهد جديد للمنطقة بأكملها، يؤسس لمرحلة من التعاون والتكامل، ولرؤية مغربية تتطلع إلى أفق من الوحدة والتنمية المشتركة.

واليوم، نحن أمام فرصة تاريخية حقيقية لاستعادة روح الاتحاد المغاربي، كمشروع جماعي للسلام والازدهار، يعيد إلى المنطقة مكانتها الطبيعية في محيطها الإقليمي والدولي.

وقد علمنا التاريخ أن من يدير ظهره للمستقبل يهدر فرص اللحاق بقطار التنمية والتقدم؛ فلنغتني هذه اللحظة التاريخية لبناء مستقبل إقليمي مشترك، يعكس إرادة شعوب المنطقة وتطلعاتها نحو الأمن والكرامة والتنمية.

وفي هذا الأفق الإقليمي الواعد، تتجسد الرؤية الاستراتيجية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي جعلت من الأقاليم الجنوبية حلقة وصل ومركزا للإشعاع الاقتصادي والتنموي، من خلال مشاريع مهيكلية كبرى تعزز الارتباط الإفريقي للمملكة، وتجعل منها فاعلا موثوقا في التعاون جنوب-جنوب، وشريكا فاعلا، في بناء إفريقيا متضامنة وآمنة، تنعم بالسلام والتنمية المشتركة.

حضرات السيدات والسادة،

في ظل هذا الزخم السياسي والدبلوماسي والتنموي الذي تعرفه الصحراء المغربية، لا بد من التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ليس مجرد محطة من محطات تكريس السيادة المغربية، بل هو تتويج لمسار وطني جماعي متواصل، يعكس عمق التحولات الميدانية، وتركيزا لمسار من الإنجازات الواقعية التي تجسدت أمام أنظار المجتمع الدولي في أقاليمنا الجنوبية، والتي تتعزز كل يوم بإنجازات ومؤشرات تنموية تدعم السيادة الاقتصادية للمملكة.

وإذا كنا اليوم نعيش لحظة الاعتزاز بهذا القرار الأممي التاريخي، الذي يشكل قوة دفع حقيقية لتجديد عزمنا جميعا على المضي قدما في مسار البناء والتنمية، فإن ما نتحقق ما كان ليبلغ مداه لولا المكانة الرفيعة والمتميزة التي يحظى بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتقدير والاحترام الكبيرين لدى المجتمع الدولي وفي مختلف المحافل الإقليمية والجهوية والعالمية، حيث يُقرن اسم المغرب اليوم ببلد الأمن والاستقرار، وبالرؤية الملكية الحكيمة والمتبصرة لسياساته الخارجية.

إننا اليوم، حضرات السيدات والسادة، أمام مرحلة جديدة في مسار قضيتنا الوطنية، تُطوى فيها صفحة التدبير لتُفتح صفحة التغيير، امتدادا لنهج دبلوماسي راسخ، أرسسته الرؤية المتبصرة لجلالة الملك نصره الله وأيده، منذ خطابه التاريخي في نونبر 1999 بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين للمسيرة الخضراء، حين وضع الأسس الواضحة لمعالجة قضية الصحراء على قاعدة ثلاثية قوامها: الإنصاف، والموضوعية، والواقعية.

ومنذ ذلك التاريخ، قاد جلالتة عملا دبلوماسيا استراتيجيا متأنيا وثابتا، يستند إلى الثقة في الحق الوطني والوضوح في المواقف، هدفه ترسيخ مغربية الصحراء في الضمير الدولي، وترجمة الإجماع الوطني إلى قناة دولية. وهكذا تحول هذا النهج الأممي المتدرج إلى واقع مؤسس في الشرعية الدولية، يعكس مكانة المغرب ومصداقيته وشراكاته الاستراتيجية على الساحة العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا التحول الأممي الجديد، لا يقف عند حدود تعزيز السيادة الوطنية، بل يتجاوزها إلى ترسيخ مناخ السلم والاستقرار في محيطنا المغاربي والإفريقي، باعتباره امتدادا طبيعيا للتكامل الاقتصادي والتلاحم الإنساني. فهذا القرار الأممي يفتح أمام المنطقة برمتها أفقا جديدا للتفاهم والتعاون، وكما أكد جلالته الملك محمد السادس نصره الله، فإن الأمر لا يتعلق بانتصار طرف على آخر، بل بتكريس خيار وطني يصون كرامة الجميع، ويعزز قيم السلم والتنمية المشتركة.

وأستندنكم في هذا المقام، أن أفصح قوسا شخصيا، لأعبر بكل صدق ووجدان، عما يخلج نفسي من مشاعر لا أستطيع مغالبتها، كواحد من أبناء الصحراء المغربية، الذين تشكل وعيمهم على القيم الوطنية وعلى وروح المسيرة الخضراء وقسمها الخالد، بما تحمله من معاني الوفاء للعرش والإخلاص للثوابت الوطنية الراسخة.

واليوم، وأنا أعيش هذه اللحظة التاريخية، أقول بملء القلب واليقين، من موقع الانتماء قبل المسؤولية، إن ما نتحقق من منجزات تنموية في أقاليمنا الجنوبية بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، هو تحول عميق طال الإنسان والمكان معا.

فهذه الربوع التي كانت قبل عقود تواجه التحديات، أصبحت اليوم فضاء منتجا للفرص، تزدهر فيها المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعزز فيها مقومات العيش الكريم.

وحين نرى أبناء الصحراء يعيشون اليوم هذا الرخاء والأمن والكرامة في ظل السيادة الوطنية، لا يسعنا إلا أن نتطلع إلى اللحظة التي يلتحق فيها إخواننا في مخيمات تندوف بوطنهم الأم، ليشركوا في هذا المسار الوطني الجامع، بما يعزز الاستقرار والكرامة والتنمية العادلة والمنصفة للجميع.

إن كل ما نتحقق، حضرات السيدات والسادة، هو ثمرة لمسار طويل من

حضرات السيدات والسادة،

إن القرار الأخير لمجلس الأمن كان لحظة تاريخية أكدت أن الصحراء مغربية، وأن الحل الواقعي والعدل هو مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، ولم يكن ذلك صدفة، بل كان ثمرة عمل دبلوماسي متواصل، قاده جلالة الملك محمد السادس نصره الله بإثبات وحكمة راسخة عبر دبلوماسية تقوم على الاقتناع، لا على الاصطدام، وعلى الحوار، لا على العداء، وعلى البناء بدل المزايدة.

إن الدبلوماسية الملكية جعلت من المملكة المغربية صوت الحكمة في عالم متقلب، وصوت الثقة في منطقة تحتاج إلى التوازن والعقل.

منذ 26 سنة، والمغرب يسير بخطى ثابتة يبني في الداخل، ويعزز موقعه في الخارج، لقد أشاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه الأخير بالدبلوماسية البرلمانية والحزبية للتأكيد على أن الدفاع عن الوطن مسؤولية جماعية، تشترك فيها كل المؤسسات، وكانت تلك الإشادة الملكية، وساما ومسؤولية في الوقت نفسه، لأنها تعني أن البرلمان والأحزاب وكل الفاعلين، مطالبين بالمزيد من التعبئة والعمل الجاد للتراجع والدفاع عن قضيتنا الوطنية بصوت واحد.

وتوقفنا جميعا، أيها السادة، عند الفقرة المؤثرة من الخطاب الملكي السامي، حين دعا جلالة الملك إخواننا في مخيمات تندوف إلى العودة إلى وطنهم الأم. كانت تلك لحظة إنسانية عميقة، جسدت الوجه النبيل للمغرب الذي لا يغلق الأبواب، بل يفتح قلبه قبل حدوده، كانت رسالة حب وكرم ومصالح من قائد يعرف أن الوطن يبني بأبنائه، وفي الوقت نفسه، وجه جلالة الملك حفظه الله نداء سابقا إلى الجزائر الشقيقة، من أجل فتح الصفحة الجديدة، يسدها الحوار والثقة وحسن الجوار، لأن المغرب لا يبني مجده على ضعف أحد، بل على قوة المنطقة كلها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

أنا واحد من أبناء هذه الصحراء، أعرف وجه الناس فيها وأحلامها وصبرها، رأيت في عيونهم حب الوطن وإيمانهم بالعرش، ورأيت امتنانهم لملكهم، جعل من التنمية وعد، ومن الكرامة واقع، وحين صدر القرار الأممي، لم يكن فرحهم بمنظور القرار فقط، بل فرحا بوطنهم الذي انتصر للحق ورفع رؤوسهم عالية.

ولا بد من القول أن القرار الأممي العادل والمنصف يعتبر فرصة تاريخية أمام جميع الأطراف من أجل التوافق الذي لا غالبا فيه ولا مغلوب، يحفظ وجه جميع الأطراف، كما قال جلالته في خطابه الأخير: "حتى نستطيع بناء مستقبل مغربي مطبوع بالمزيد من التنمية وحسن الجوار والعيش المشترك بسلام وازدهار لمحيطننا الإقليمي".

قال تعالى: "إن ينصركم الله فلا غالب لكم". صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة

وعلى امتداد هذا المسار المتميز، برزت الدبلوماسية المغربية كخيار قائم الذات، ثابت المبدأ، تُعزز موقعها بثبات، وتكسب احترام شركائها بوضوح رؤيتها ومصداقية مواقفها.

ومن هذا النهج المتفرد، تنبثق أيضا باقي الواجبات الدبلوماسية، وفي طليعتها الدبلوماسية البرلمانية، باعتبارها امتدادا طبيعيا لنظيرتها الرسمية ومكملة لها.

ومسؤوليتنا اليوم، كبرلمانيين ممثلين للأمة، هي أن نواصل العمل بعزم وإصرار لتطوير الفعل الدبلوماسي البرلماني في أبعاده السياسية والسوسيو-مهمية والاقتصادية، وتعزيز حضوره الفاعل في مختلف المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية دفاعا عن مصالح المغرب الحيوية وقضايا العادلة.

كما يفرض علينا الواجب الوطني أن نترجم هذا الزخم السياسي والدبلوماسي إلى فعل مؤسسي وتنموي متجدد، ويفتح أمام أقاليمنا الجنوبية آفاقا أرحب، تكريسا للثقة التي يضعها جلالة الملك في المؤسسة البرلمانية، وتعزيزا للدور الريادي الذي تضطلع به في التزام الثوابت الوطنية الجامعة.

وسنحرص أن نواصل، بإذن الله، العمل بنفس الروح الوطنية، في ظل التوجيهات الملكية السامية، حتى تبقى قضية الصحراء المغربية عنوانا للوحدة الوطنية، ونموذجا في القيادة الرشيدة والدبلوماسية المتبصرة، والتنمية التي تجعل من كل خطوة مغربية خطوة نحو المستقبل الواعد والمزدهر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس.

إذن الكلمة للفرق والمجموعات النيابية، والنواب والبرلمانيون غير المنتسبين.

فريق التجمع الوطني للأحرار المحترم.

السي محمد الأمين حرمة الله في حدود خمس (5) دقائق.

السيد النائب محمد الأمين حرمة الله باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وبصفتي أحد أبناء الأقاليم الجنوبية وأحد الممثلين الشرعيين لسكانها داخل هذه المؤسسة التشريعية.

واسمحوا لي في هذه الجلسة أن أتحدث، لا كسياسي فقط، بل كإنسان عاش في هذه الأرض، وشاهد تحولها من خيام ورمال إلى فضاء حقيقي للتنمية والاستقرار.

السيد رئيس الجلسة:

الله تعالى وبركاته.

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس النائب المحترم السي أحمد تويزي.

السيد النائب أحمد تويزي، باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمين،

تغمرنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان، مشاعر الفرحه العارمة والاعتزاز العميق بالمضامين التاريخية لخطاب جلالة الملك محمد السادس نصر الله وأيده، الموجه إلى الأمة مساء يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، في ضوء قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في اليوم نفسه، والذي يدعم بموجبه سيادة المغرب على صحرائه.

إنها مناسبة غالية، أهبجت قلب جلالة الملك ووجدان المغاربة الذين ملأوا شوارع مدن المملكة فرحا واحتفاء، حيث سيظل ذلك اليوم راسخا في ذاكرة المغاربة والمغاربة، كأنة الأمس القريب بعد نصف قرن من المسيرة الخضراء المظفرة، وبعد سبعة عقود على نيل المغرب لاستقلاله المستحق.

وهي مناسبة كذلك لنهني فيها قائد الأمة بهذا الإنجاز التاريخي العظيم، الذي جاء ثمرة لجهوده الكبيرة في سبيل الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل، وللشعب المغربي قاطبة، مستحضرين روح جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، مبدع المسيرة الخضراء التي أبهرت العالم فكرتها، وسلمية تنظيمها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل الخطاب التاريخي لجلالة الملك، يوم الجمعة الماضي، خارطة طريق واضحة نحو المستقبل المشرق، قوامه جعل الصحراء المغربية قطبا رائدا للتنمية، ومحورا اقتصاديا، منفتحا على محيطه الجهوي، بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء، وتحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي.

كما أن خطاب جلالاته، توجه بصدق إلى كل إخواننا في مخيمات تندوف من أجل اغتنام هذه الفرصة التاريخية لجمع الشمل في إطار المغرب القوي والموحد على قاعدة أن لا فرق بين العائدين من مخيمات تندوف وبين إخوانهم داخل أرض الوطن.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تحقق من ائتلاف دولي وأمي بإشراف وتدخل مباشرين من جلالة الملك، والمتوج بقرار غير مسبوق لمجلس الأمن، جاء نتيجة لتخطيط حكيم،

وبعد نظر وتنفيذ هادئ لجلالاته.

لقد جعل جلالاته من أقاليمنا الجنوبية ورشا مفتوحا للتنمية، إذ يكفي أن نذكر في هذا الصدد بتشييد ميناء الداخلة، ومد الطريق السريع الداخلة - تنزيت على طول 1055 كيلومتر، وبناء المستشفى الجامعي بمدينة العيون، ومختلف المشاريع ذات الصلة بالطاقات المتجددة، وتحلية المياه، والبنيات التحتية، وهي كلها أورش تجعل من الصحراء المغربية رافعة من رافعات البناء التنموي لمغرب الحاضر والمستقبل.

إن الاعتراف الأممي بجدية المقترح المغربي يعد ثمرة طيبة من ثمار شجرة الاستقرار السياسي والمؤسسي الذي ينعم فيه المغرب والمغاربة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، حيث واصل جلالاته نهج والده الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، مسيرة بناء مغرب عصري قوي راسخ متضامن ومنفتح ومتعدد، في سياقات دولية وجيوسياسية ضاغطة وشديدة الصعوبة.

لقد جعل جلالة الملك من بلادنا على امتداد 26 سنة من تربع العرش، منارة للسلم والأمن والأمان والاستقرار، وقطبا للتنمية الشاملة من جنوب المغرب إلى شماله، ومن غربه إلى شرقه، ومكانا آمنا لاحتضان أرفع الملتقيات الدولية.

لذلك، لم يكن مفاجئا أن تنال بلادنا شرف تنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم مع مملكة إسبانيا والبرتغال، والذي ليس إلا تجلي من تجليات هذه المكانة المشرفة بين دول المعمور لدولة جذورها ممتدة وضاربة عميقا في التاريخ الإنساني.

حضرات السادة،

ختاما، نجدد التأيد، في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان، على أننا جنود مجندة وراء قائد الأمة، نصره الله، في الخطوات المقبلة لترجمة الخطاب التاريخي الأخير لجلالاته وقرار مجلس الأمن 2797 على أرض الواقع، بما يتطلبه ذلك من تعبئة شاملة لتحيين وتفصيل المقترح المغربي، والاستمرار في نهج التنمية الشاملة لمغرب موحد، بوصفه خيارا لا رجعة فيه، لأن مغرب ما قبل 31 أكتوبر 2025 لن يكون بأي حال من الأحوال هو مغرب ما بعد 31 أكتوبر 2025، كما قال جلالة الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب المحترم مولاي حمدي ولد رشيد.

السيد النائب حمدي ولد الرشيد، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

هذا خطاب من جلالة الملك، هذا خطاب، خطاب ما هو ساهل اللي بغى يسمعو.

وطبعا احنا نرحبنا الحمد لله، بقرارنا اللي صوتت عليه 11 دولة من 15، و3 هوما اللي شبه مصوتين، واحدة طارت.

أنا شفت دولة طارت، ماني عارف مين هي، طارت بعد في الخطوط ديال التصويت ديال الأمم المتحدة، طارت في مجلس الأمن، ما عرفت أنا مين هاذ الدولة.

ولكن نهضر عن خطاب جلالة الملك مد يده للجميع، نطلبوا من هاذ منبر السعيد من الجزائر الأخوة، الجزائر دولة عربية ودولة من المغرب العربي، جلالة الملك، تكلم على فخامة الرئيس تبون ومد لو يدو، نطلبوا منها تنسى الموضوع، وفي عقب هذا القرار، أنها تخلي من بين احنا أولاد عمنا باش ييجوا لبلادهم، وتبقى الدولة الجزائرية محترمة ومحترمانا كاملة.

وبذي المناسبة، لا بد نهناؤا جلالة الملك، ونهناؤا الشعب المغربي على هذا النجاح الكبير، ونقول لكم أن احنا رانا مستعدين للعمل ليل نهرا كتنا، كل الدولة كاملة بأسرها، ونهني جميع الأحزاب على خطاباتها اللي دارت في التأكيد على تأييد الحكم الذاتي، هذا راه مهم جدا. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

المستشار المحترم السيد السالك المساوي.. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك المساوي باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات البرلمانيات المحترمت،

السادة البرلمانيون المحترمون،

سنة 1958، ومع بداية الاستقلال صدح صوت جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، بمحاميد الغزلان في استقباله لقبائل الصحراء قائلا: "سنواصل العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا، وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ ورغبات السكان، وهكذا نحافظ على الأمانة التي أخذنا أنفسنا بتأديتها كاملة غير ناقصة".

سنة 1975 قال جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه: "شعبي العزيز، غدا إن شاء الله ستخرق الحدود، غدا إن شاء الله ستنتقل المسيرة، غدا إن شاء الله ستطأون أرضا من أراضيكم، وستلمسون رملا من رمالكم، وستقبلون أرضا من وطنكم العزيز".

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة النواب والنائبات المحترمت،

السادة المستشارين المحترمين،

اليوم هو نهار، يشرفني أن نتكلم باسم الفريقين الاستقلاليين للوحدة والتعددية، هذا اليوم السعيد اللي هو نهار، الحق لله تاريخي، نهار 31 أكتوبر اللي أعلن فيه مجلس الأمن قرار الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ودار فيه جلالة الملك محمد السادس خطاب في نفس الليلة.

هذا مسيرة من بعد المسيرة الخضراء، هذه مسيرة ثانية كبرى من بعد المسيرة الخضراء، طبعا وجلالة الملك محمد السادس الله ينصره، دائما يأكد على خطاباته عن الصحراء ما فيها نقاش، وعن الوحدة الترابية جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية وغير قابلة للنقاش، وهذا تبين في السنوات الفائتة، الدول كانت تغافا شوي، راه بين لها قال الوحدة الترابية للمملكة المغربية لا نقاش فيها.

وهذا نجاح كبير، كبير جدا، وكان خطاب جلالة الملك محمد السادس الله ينصرو، كان خطاب هادئ، رغم أن احنا اللي ربح شي حاجة عندو نشوة، هاذي نشوة ديالنا اللي ربحنا فيها الوحدة الترابية بصفة نهائية، ما فيها حتى نقاش.

والي ملي هنأت الشعب المغربي كلو من خلالكم، ما عمري قط شفت، تبعت كشتي، ما قط شفت الحمد لله، الملحمة اللي قامت في هذا الموضوع، عمري الشعب المغربي كلو أحزاب، أغلبية، معارضة، ما كين شي حاجة، الحمد لله، توحدت المملكة المغربية كلها، وراء خطاب جلالة الملك ووراء الحكم الذاتي.

وهذا مهم جدا، هذا مهم جدا بالنسبة لنا احنا المغاربة، وبالنسبة ليا أنا كولد المنطقة، احنا أولاد المنطقة، هذا بالنسبة لنا إيلاكنا نخدمو عليه هادي 50 سنة، الحمد لله، تحقق يا رب يشد لنا حامدينك، واليوم من هذا المنبر تحقق اللي لا رجعة فيه، وهاذي هي كيف ما قلت لكم هويتنا سابقا. اللي تمشيننا عليها أبائنا وأجدادنا، جميع الصحراويين مين ما كنوا في الأقاليم الجنوبية، هما مخلصين لجلالة الملك.

وحتى الصحراويين اللي في تندوف هما مغاربة، بغاو، والله ما بغاو، والله يقول والله ما يقول، والله يعدلوا، والله يديروا جمهورية والله يديروا اللي بغاو هما مغاربة.

وطبعا جلالة الملك محمد السادس، بالرؤية ديالو والدبلوماسية الهادئة قال لا إخواننا، ما قال لجهة البوليساريو، قال إخواننا في تندوف يرجعوا لبلادنا، يرجعوا لبلادهم أو يميشوا يسيروا أمورهم.

وإذ نعتز بالتنويه الملكي بالدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، فإننا نجدد، كاتحاديين وبرلمانيين، العزم على المضي في مجهودنا الدولي، خدمة لقضايا الوطن، وعلى رأسها تعزيز الوحدة الترابية.

وبهذه المناسبة، نتوجه بالشكر إلى كل الدول الشقيقة والصديقة الذين دعموا الحق المغربي، كما نقف وقفة إجلال وتعظيم لشهداء القوات المسلحة الملكية وقوات الأمن الوطني، والدرك الملكي، والوقاية المدنية، والقوات المساعدة وكافة شهداء الوطن.

هنيئاً للأمة المغربية، وهنيئاً لجلالة الملك، الممثل الأسى للدولة المغربية ورمز الوحدة الأيمية

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي، السيد الرئيس النائب المحترم السي محمد أوزين.

السيد النائب محمد أوزين، باسم الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أيها ديسما،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يبالغ الفخر والاعتزاز، وباسم الفريقين الحركيين بالبرلمان، أقف أمامكم اليوم في هذه اللحظة التاريخية، لحظة فارقة في مسار وحدتنا الترابية الراسخة، لحظة تاريخية، طويت فيها صفحة الانفصال، وعادت فيها عقارب الساعة إلى روح قسم المسيرة الخضراء، لحظة وضع خلالها القرار الأممي بين قوسين نصف قرن من الآلام والأوجاع والأحزان، وهدر الزمن التمهوي.

طبعاً، لمعكسة الوحدة الترابية المغربية الثابتة والمحسومة بالتاريخ والجغرافيا، ورباط البيعة المقدس الخالد بين العرش والشعب، لحظة تطلب منا جميعاً الوقوف، وفاء لروح السلطان والملك العظيم محمد الخامس رضوان الله عليه، مبدع الاستقلال وزعيم الوحدة الوطنية، لحظة نقف فيها تبجيلاً للروح الطاهرة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، مبدع المسيرة الخضراء وقائد حرب تحرير الصحراء.

لحظة تاريخية تدعونا جميعاً لوقف مفعمة بأكبر العرفان وعظيم الامتنان لقائد الأمة ومحصل الوحدة الترابية وقائد مسيرة الوفاء والناء، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي وبفضل رؤيته التمهوية والدبلوماسية الحكيمة، بلغنا هذه المحطة في مسار وطن عظيم من حجم المملكة المغربية، التي نعتز أن نكون من طينها تراباً وفكراً ورؤية.

إنها لحظة تاريخية فعلاً في تاريخ المغرب يقدر عمقها كل المغاربة الأوفياء لملكهم ووطنهم، كما جسدت ذلك المسيرات التلقائية للشعب المغربي، في الجبال والقرى كما الحواضر والمدن.

سنة 2014 يعلنها بكل وضوح لازم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله: "المغرب سيعمل في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها".

سنة 2024 يؤكد جلالته نصر الله: "لقد قلت منذ اعتلاء العرش أننا سنمر في قضية وحدتنا الترابية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، داخلياً وخارجياً، وفي كل أبعاد هذا الملف. وعدت كذلك للانتقال من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة والتخلي بالحزم والاستباقية".

سنة 2025، يزف جلالته البشرى للمغاربة قاطبة: "إننا نعيش مرحلة فاصلة ومنعطفاً حاسماً في تاريخ المغرب الحديث، فهناك ما قبل 31 أكتوبر 2025، وهناك ما بعده. لقد حان وقت المغرب الموحد من طنجة إلى الكويرة، الذي لن يتناول أحداً على حقوقه وعلى وحدته التاريخية". انتهى المنطوق الملكي.

هي قافلة إصرار قادها ثلاثة ملوك في الدفاع عن حوزة الوطن، وأوصلها جلالة الملك محمد السادس إلى بر الأمان.

إنها البشرى، إنها إحدى أعظم اللحظات الوطنية التي نعر فيها في الفريقين الاشتراكيين بالبرلمان عن ابتهاجنا لها مع كل المغاربة الذين خرجوا إلى الشوارع في موجات من الفرح الجماعي من طنجة إلى الكويرة، في تعبير وطني صادق عن المنجز العظيم في مسيرة استكمال الوحدة الترابية الوطنية.

إننا إذ نستحضر بكل امتنان وإجلال التضحيات الجسام للشعب المغربي الصامد بقيادته الملكية الصامدة والحكيمة، نعتبر يوم 31 أكتوبر 2025 يوماً تاريخياً مجيداً، لا تضاهيه في قوته سوى لحظة الاستقلال، ولحظة التدفق الحاشد في المسيرة الخضراء المظفرة، فالقرار الأممي 2797 فتح مبین يحدد للأمة المغربية روحها التحريرية والوحدوية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وهو قرار يرسخ حقاً تاريخياً سيادياً وتاريخياً مشروعاً، قدمت البلاد في سبيله تضحيات جسام، وقدمت من أجله دروساً في الصمود والحكمة واليقظة.

إننا في الفريقين الاشتراكيين بالبرلمان، باعتبارنا الامتداد المؤسساتي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي ظل دوماً وأبداً في قلب معركة التحرير والوحدة، نعر عن مشاعر الفخر والاعتزاز بإنصاف المجتمع الدولي لحقنا في أرضنا وفي وحدتنا الترابية.

إننا إذ نعتز بالمضامين القوية للخطاب الملكي السامي، ونحيي الدعوة الملكية لفتح صفحة جديدة مع أشقائنا الجزائريين، وجمع شمل إخواننا في مخيمات تندوف، ونعرب عن انخراطنا جملة وتفصيلاً في الأفق الذي رسمه جلالته لما بعد الإنجاز التاريخي، تحت العنوان الأبرز: "زمن المغرب الموحد وزمن المغرب الصاعد".

السيد النائب شاوي بلعسال، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
بمجلس النواب والمجموعة النيابية بمجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيدان الرئيسان المحترمان،
السيدات السادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم كل من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس النواب والمجموعة النيابية بمجلس المستشارين، مستهلاً كلامي بتوجيه أسمى عبارات التهاني إلى جلالة الملك وإلى المغاربة، بمناسبة صدور القرار الأممي التاريخي 2797، يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، عن مجلس الأمن الدولي الذي يقر ويثبت مغربية الصحراء، واضعاً بذلك حداً فاصلاً لحسين سنة من النزاع المفتعل والعراقيل المنهجة ضداً على حقوقنا واستكمال وحدتنا الترابية.

إن القرار 2797 يشكل قطيعة مع ما سبقه من قرارات أممية، إذ جاء بعد مسار دبلوماسي تراكمي، وفق مقارنة ملكية نموذجية تشكل مدرسة للممارسة الدبلوماسية الناجحة والمتميزة وبمحرك يقوم على الطموح والوضوح. طموح مشروع هادف إلى تحقيق الوحدة الوطنية الكاملة الآمنة، من طنجة إلى الكويرة، ووفق هندسة دبلوماسية واقعية وواضحة في أسلوبها ولغتها وأفقها الاستراتيجي، ووفق خطوات مدروسة، زماناً ومكاناً، قائمة على الفعل الميداني، وعلى النتائج والنبات على المواقف الموثوقة التي استغرقت أزيد من عقدين من البناء التراكمي، وطنياً وقارياً ودولياً، وفك العقد الدبلوماسية وتليين المواقف المتوارثة عبر 50 سنة من المناورات والأوهام والأحلام وتزوير الحقائق، التي لم تصمد في الأخير أمام الدبلوماسية الترافعية الهادئة والناعمة، التي قادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، دفاعاً عن حقوق بلدنا التاريخية والسيادية والإنجازية على صحرائنا الجنوبية بتربتها وسكانتها وأجوائها.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

من حقنا وفخرنا أن نستحضر بهذه المناسبة السعيدة ملحمة المسيرة الخضراء المظفرة، التي أبدعها جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، مع شعبه الوفي قبل خمسين سنة.

وبكل اعتزاز وفخر كذلك، نستحضر اليوم المسيرة الثانية، التي قادها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمنتهى الحكمة واللباقة الدبلوماسية القائمة على النعومة والحزم والطموح والوضوح، لتحقيق هذه المسيرة المعززة بحسن التدبير والتراجع المتوازي، برلماناً وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً، تعبئة اعترافية دولية واسعة بمبادرة الحكم الذاتي، كحل واقعي قابل للتفاوض عليه، وكأساس لحل مقبول لهذا النزاع.

وفي الختام، وأمام هذا الفتح الرباني والنصر اليقيني، نقف إجلالاً واعتزازاً

لحظة تاريخية جلييلة سيشعر بها المغاربة وأسرهم الذين فقدوا أرواحهم، دفاعاً عن الوحدة الترابية، والذين عاشوا منهم الأسر والتعذيب، منهم من التحق بالفريق الأعلى ومنهم من ينتظر.

لحظة تاريخية تستحضر ذاكرة 350.000 مواطن مغربي، منهم الأحياء والأموات الذين لبوا نداء المسيرة الخضراء بوفاء ودون حساب، فقط حبا في الوطن.

لحظة تتطلب الوفاء الخالص للقوات المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني وللقوات المساعدة، ولكل حمة الحدود المرابطين خدمة لرفعة الوطن.

وذات التقدير والتحية موجمة لأبناء وساكنة الصحراء المغربية الأوفياء والمخلصين لوحدة وطنهم، من أجل كل هؤلاء أدعوكم لوقفه شكر وامتنان واعتراف لهم جميعاً.

هي لحظة تاريخية لتجديد النداء لإخواننا المغاربة الصحراويين للعودة إلى حضن وطنهم الأصيل والأمن، بغية الانخراط في مستقبل الصحراء المغربية، بوابة المغرب الأطلسي وإفريقيا الوحدة والتنمية.

لقد انتهى زمن احتساب الأخطاء، وليس بين الخيرين حساب، وقد عودنا جلالته، حفظه الله، على إثبات فضيلة العفو والتسامح وإعمال الحس الإنساني، وتلك شيم الكبار العظام.

بلغة البساطة في رقيها وصدقها، قال جلالة الملك، حفظه الله: "المغاربة هم منا والينا".

فمرحبا بكم في بلادكم، والقضية ليس فيها غالب ولا مغلوب، ومتى كانت الغلبة بين أبناء الدم الواحد على حساب الانتماء والإرث والتاريخ؟ أيادي قرابة 37.000.000 مغربي ممدودة اليوم، كلها ترحاب وعناق وتطلع لصلوة الرحم، وتجاوز عما فات.

واليوم، ومن قلعة البرلمان، كمثلي الأمة، ومثلي الشعب المغربي، وعلى نهج جلالته، ندعو إخواننا في الضفة الأخرى إلى اعتبار هذا الانتصار انتصاراً لهم، ولحقهم المشروع في العودة إلى وطنهم الأم بكل عزة وكرامة.

هي أيضاً لحظة لتجديد الدعوة إلى الأشقاء الجيران في الجزائر إلى استلهم رسالة اليد الممدودة لصاحب الجلالة، وليكن الانتصار انتصاراً مشتركاً على التفرقة وعلى التشردم وعلى التحديات التي تطرحها التنمية في منطقتنا، ولنفكر في مصلحة أجيالنا القادمة المتطلعة إلى الحياة الكريمة والعيش الرغيد.

هذه هي "خاوة خاوة" الفعلية التي نريدها ونطمح إليها، هي موجودة في قلوبنا ووجداننا ويلزمنا على أرض الواقع..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، السيد الرئيس السي شاوي بلعسال

الشرعية والمشروعية وعن حقائق التاريخ بأن الصحراء مغربية وستظل مغربية، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

هكذا غير المغرب الموازين من خلال مبادرة الحكم الذاتي منذ 2007، ثم انتقلنا من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، وتوالت الانتصارات والاعترافات الوازنة والواسعة بمغربية الصحراء وبمصادقية مقترح الحكم الذاتي، بما خلقه من دينامية هائلة لفائدة بلادنا على الصعيد الدولي، مما يترجم أن التوجه العالمي صار عارما من حيث الانتصار لحق المغرب في وحدته الترابية.

وهي مناسبة لتتوجه بالشكر والتقدير إلى كل الدول الشقيقة والصديقة التي ساندت بلادنا في سعيها نحو توطيد وحدتنا الترابية.

وفي هذا السياق يتذكر الجميع الواقع الكبير والمؤثر لتأكيد جلالة الملك على أن ملف الصحراء المغربية هو النظرة التي ينظر بها المغرب إلى العالم والمعيار الوحيد والبسيط الذي يقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات.

وبهذه المناسبة المفصلية في تاريخنا المغربي الحديث، نتوجه في فريق التقدم والاشتراكية بالتهنئة الحارة إلى كافة الشعب المغربي، الذي بذل ثبات وصمود تضحيات جسام في سبيل وحدتنا الترابية، وإلى كل المثالات وممثلي الأمة على أدوارهم الكبيرة في إطار الدبلوماسية البرلمانية، وإلى كل القوى الحية على مجهوداتها في إطار الدبلوماسية الموازية.

وهذه لحظة نترحم فيها على الأرواح الطاهرة لشهداء الوطن، ونحيي بإكبار وتقدير جميع القوات الأمنية والعسكرية، من قوات مسلحة وأمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية، على تجندها الدائم تحت قيادة جلالة الملك، للدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره وعن سيادة ووحدة وسلامة أراضيه.

إننا اليوم أمام صفحة جديدة من مغربنا الحديث، نحن كمغاربة، مستعدون لها لاحتضان إخواننا الموجودين حاليا بتندوف، للمساهمة يدا في يد، وعلى قدم المساواة، في بناء مستقبل أقاليمنا الجنوبية، في إطار المغرب الواحد الموحد.

إننا اليوم أمام صفحة جديدة نأمل أن يغلب فيها أشقاؤنا الجزائريون لغة الحكمة للاستجابة لنداء المغرب والمغاربة من أجل العمل معا على تجاوز الخلافات وبناء علاقات جديدة ومثمرة، على أساس الاحترام والتعاون والحوار والأخوة والثقة وحسن الجوار، بما يحجي أيضا الاتحاد المغاربي.

وفي الختام إن صفحة بناء مستقبل الصحراء المغربية في إطار الحكم الذاتي في كنف السيادة المغربية هي مرحلة تاريخية جديدة ستلزم تمتين الجبهة الداخلية في كافة المستويات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، والارتكاز على نهج الإصلاح والبناء من أجل رفع تحديات هذه المرحلة، وتفعيل هذا الحل على أرض الواقع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لما عبر عنه جلالة الملك من سمو الأخلاق ونبيل المواقف إزاء جيراننا وإخواننا المحتجزين في تندوف، داعيا للحوار الأخوي بدون غالب ولا مغلوب، مرحبا بمحتجزى مخيمات تندوف للالتحاق بإخوانهم في أقاليمنا الجنوبية، تجاوبا مع النداء الملكي ومع الحسم الأممي، للمساهمة في بناء أسس الحكم الذاتي وتدييره والاستفادة من ثمار 50 سنة من البناء والإنجازات النموذجية، تعويضا عن 50 عاما من الهدر والضياع والبؤس، ومن أجل المشاركة والتفاعل الأخوي مع الفرحة العارمة التي عمت مدن وقرى المملكة بخروج شعبي تلقائي مماثل المسيرة الخضراء المظفرة، التي تم إغلاق قوسها لتتطلق بداية المغرب الجديد مع ما أكده صاحب الجلالة في خطابه الأخير، على أن هناك ما قبل 31 أكتوبر 2025 وهناك ما بعده، و"قل جاء الحق وزهق الباطل"، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية.

السيد الرئيس النائب المحترم السي رشيد حموني.

السيد النائب رشيد حموني، باسم فريق التقدم والاشتراكية:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان المغربي،

هذه لحظة تاريخية، ستظل راسخة في صفحات المجد المغربي، أبي جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلا أن يتقاسمها مع الشعب المغربي من خلال خطاب سامي، ستبقى عباراته محفورة في الأذهان وفي الوجدان.

هذه لحظة حاسمة وفارقة في مسيرة كفاح الشعب المغربي، في سبيل توطيد وحدته الترابية، وهذه اللحظة تستحق فعلا الفرح والابتهاج، لأنها تحول جذري، ولأنها لحظة العدل وظهور الحق، فها نحن اليوم أمام قرار فارق لمجلس الأمن رقم 2797، يكرس أن الحل الوحيد للتزاع المفتعل حول صحرائنا المغربية هو مبادرة الحكم الذاتي في كنف السيادة المغربية.

وبهذه المناسبة العظيمة، نتوجه، أولا، في فريق التقدم والاشتراكية، بالتهنئة الصادقة والخالصة والحارة إلى جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على هذا الإنجاز الهائل الذي سيتخذ باسمه في صفحات التاريخ المشرق للمغرب وللمغاربة، إلى جانب المسيرة الخضراء المظفرة التي أبدعها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والتي سنحتفل قريبا بذكرها الخمسين، واستكمال مسيرة التحرير والاستقلال التي قادها أبو الأمة، جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه.

نعم، منذ اعتلاء جلالته العرش قاد جلالته دبلوماسية المغربية بحكمة وحزم وبجراً وإقدام وبقوة هادئة، فكان دوما بشكل رائد المدافع الأمين عن

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
المستشار المحترم السي عبد اللطيف مستقيم.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان،

نقف اليوم في لحظة تاريخية مفصلية في مسار بناء توطيد الوحدة الوطنية والتاريخية والترايبية. إنها لحظة الحقيقة، نعم، الحقيقة التي ظلت بلادنا ترددها على أسماع العالم منذ خمسين سنة، وحتى قبل ذلك بسنوات، واليوم، والله الحمد، ها نحن نحني ثمار الإجماع المتجدد وراء جلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن مغربية الصحراء.

فبعد اعتراف الغالبية العظمى من دول العالم بمغربية الصحراء ودعمها لمقترح الحكم الذاتي، ها هي الأمم المتحدة التي لطالما أراد البعض أن يجعلوا منها ساحة للمس بشرعية ومشروعية تواجدنا في صحرائنا، ها هي الأمم المتحدة اليوم وعبر أسمي هيئاتها تصل إلى ذات الحقيقة، وتعلنها للعالم في قرارها، لا حل لهذا النزاع المفتعل إلا الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

نهني جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، صانع هذا الإنجاز التاريخي، والذي عمل دون كلل ولا ملل، منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، على العمل لإقناع دول العالم بعدالة الموقف المغربي.

في هذه اللحظة التاريخية الفارقة في تاريخ قضيتنا الوطنية الأولى، نجد التعبئة وراء جلالة الملك، حفظه الله، لمواكبة تحولات هذه المرحلة الجديدة.

السيدات والسادة،

لقد لحص خطاب جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي ألقاه بعيد صدور القرار الأممي كل ما يمكن أن يقال.

إنه خطاب القادة التاريخيين الكبار، الذين لا يضعون أسس السلام والازدهار لشعوبهم وشعوب المنطقة فقط، بل يصنعونه.

سيظل هذا الخطاب خطاب الفتح المبين خالدا في الذاكرة الوطنية، لأنه يشكل الإطار المرجعي الوطني للتعاطي مع المرحلة المقبلة في طريق الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل.

إن قرار مجلس الأمن الدولي تحول فارق ومفصلي في تاريخ هذا النزاع المفتعل، ولكنه أيضا دعم أممي صريح للتجربة الديمقراطية في بلادنا، التي يراها جلالة الملك، وإقرار بأهمية واستثنائية الإصلاحات الدستورية والسياسية والحقوقية التي عرفتها بلادنا على عهد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله. تمنى أن يلتقط الأشقاء نداءات جلالة الملك المتكررة للحوار ولبناء الاتحاد المغربي، بما يسمح لشعوب المنطقة من التعاون لخلق الازدهار.

إن المغرب اليوم لا يرى في القرار الأممي انتصارا فقط لحقوقه التاريخية

والقانونية والروحية، بل يرى فيه فرصة للتطلع لأفق وحدوي مغربي شامل. هذه اللحظة هي نتيجة تضحيات جسام، بذلها الشعب المغربي قاطبة. ونردد، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نداء جلالة الملك إلى إخواننا في مخيمات تندوف للعودة إلى بلادهم والمساهمة في النهضة التنموية والديمقراطية التي تعرفها بقيادة جلالته.

وعظيم الشكر لأصدقائنا وأشقائنا على مواقفهم النبيلة، التي دعمت عدالة الموقف المغربي، وكل الاعتزاز بالتضحيات الجسام التي بذلتها وتبذلها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، تحت قيادة جلالة الملك، في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وسلامة أراضيه. وختاماً، نجد تهاوننا إلى السدة العالية بالله وإلى جميع مكونات الشعب المغربي على هذا الفتح المبين. وشكراً

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمداولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحيني، باسم فريق الاتحاد العام لمداولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمداولات المغرب في هذه الجلسة الخاصة المشتركة لمجلسي البرلمان، بخصوص القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن القضية الوطنية.

وفي هذه اللحظة التاريخية الاستثنائية التي يلتقي فيها الماضي المجيد بالحاضر المشرق وتتوج فيها تضحيات أجيال بكاملها بنصر دبلوماسي وسياسي مبين.

في البداية، نتقدم بأحر التهاني لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وكافة الشعب المغربي بهذا القرار التاريخي، الذي يأتي تنويجا للمسار الدبلوماسي الحكيم والرؤية المتبصرة لجلالته في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وأن نترحم على الروح الطاهرة لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، تغمد الله بواسع رحمته، مبدع المسيرة الخضراء الخالدة، وكل شهداء الوطني الأبرار.

فبفضل الرؤية والقيادة الملكية المستنيرة لصاحب الجلالة، استطاعت بلادنا أن تحول مقاربتها الواقعية إلى قاعدة أممية، وأن تحول قضية الصحراء المغربية من نزاع إقليمي مفتعل إلى ملف يحظى بتفهم واسع ودعم دولي متزايد.

والصمود والبناء، فلنكن جميعا في مستوى هذه اللحظة التاريخية، ولنعمل يدا في يد، كل من موقعه، من أجل مغرب قوي ومزدهر، موحد وواحد من طنجة إلى الكويرة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذ سليك، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، بمناسبة تخصيص مؤسستنا البرلمانية جلسة خاصة، على ضوء صدور القرار التاريخي لمجلس الأمن، مساء يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة.

فقد تابعنا باهتمام كبير وباعتزاز شديد في الاتحاد المغربي للشغل، كما هو شأن كلال مغاربة قاطبة وجميع قواه الحية، أطوار مداولات مجلس الأمن حول قضية الصحراء المغربية وتصويته على القرار رقم 2797، القاضي صراحة بوحدة بلادنا الترابية، من خلال اعتماد مقترح الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، في أفق الطي النهائي لنزاع فتعل، الذي عمر لأزيد من نصف قرن. ها هو التاريخ، مرة أخرى، ينصف بلادنا في إطار الشرعية الدولية، ويسجل هذا الاعتراف أحقية ومشروعية وعدالة الطرح المغربي، باعتباره الطرح الجدي والواقعي الذي يعزز مسار الاستقرار والتنمية في المنطقة، التي تحتل مكانة استراتيجية وأهمية جيوسياسية كبرى.

وهي مناسبة غالية، نتقدم من خلالها بتهانينا الحارة لجلالة الملك، نصره الله، وللدبلوماسية المغربية الرسمية والموازية ولعموم الشعب المغربي على هذا الانتصار الجديد، الذي يكرس سيادة المغرب على صحرائه في إطار حل سياسي، سيشكل - لها محالة - تحولا نوعيا في مسار تسوية هذا الملف، حيث اختارت بلادنا الأسلوب الأكثر حكمة في خضم الصراعات بالدعوة على الدوام للسلام والحوار والنهج الدبلوماسي الرزين

إنها لحظة اعتزاز وافتخار للطبقة العاملة المغربية بهذا الإنجاز التاريخي وهذه المحطة المفصلية في مسلسل الطي النهائي لقضية مشروعة وعادلة.

وهي لحظة تنويه بالتعبئة والإجماع، فقوة الموقف المغربي في المحافل الدولية مستمدة، أولا، من قوة الشرعية التاريخية المحصنة بالجهة الداخلية ووحدة الصف بكل مكوناته، وهي لحظة تتوج مسار دبلوماسي رفيع المستوى،

فبفضل هذه الدبلوماسية المتبصرة، التي جعلت من قضية الصحراء المغربية منظارا يقاس به صدق الشراكات ومتانة المواقف وإيمانها بأن الشرعية هي حق أصيل لا يعطى ولا يكتسب، انتصر الحق المغربي يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025 في مجلس الأمن الدولي، الذي اعترف بأن الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه وبأنه ليس هناك إلا حل الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام تتويج لنضال ملك وشعب امتد لمخمين عاما، نقطة تحول مفصلية في مسار هذا النزاع المفتعل ومنعطف جديد في الدبلوماسية الملكية، من خلال الانتقال من مرحلة الدفاع عن الوحدة الترابية إلى مرحلة البناء السياسي حول الحكم الذاتي، وهذا التحول لم يأت من فراغ، بل بفضل المقاربة التي اعتمدها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بعناوين: "الاستباقية"، "الوضوح"، "الحزم" و"تنوع الشراكات".

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

لا بد، ونحن نحتفي بهذه اللحظة التاريخية، أن نستحضر أهمية الدور المهم للدبلوماسية البرلمانية، باعتبارها واجهة أساسية للدفاع عن الوحدة الترابية في المحافل الدولية. وهذا القرار التاريخي يدعونا نحن، معشر البرلمانيين، إلى مواصلة تكثيف جهودنا وعملنا، في إطار دبلوماسية برلمانية ناجعة وفعالة. وموازية مع ذلك، نستحضر أهمية الدبلوماسية الاقتصادية، باعتبارها واجهة موازية ورافعة محورية للعمل الدبلوماسي لبلادنا، من خلال الدفع بالشراكات الاقتصادية وتعزيز الأبعاد الاستراتيجية لبلادنا مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين الدوليين.

ونحن، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نستحضر وبكل مسؤولية التوجيهات الملكية السامية الموجهة للفاعلين الاقتصاديين، ونعي جيدا بأن مسؤوليتنا كبيرة في مضاعفة الجهد، عبر المشاركة في المسار التنموي لأقاليمنا الجنوبية.

وبهذه المناسبة، نجد التزامنا المطلق وتعبئتنا الكاملة لمواكبة الدينامية التنموية في أقاليمنا الجنوبية، تنفيذا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ومواصالتنا تشجيع الاستثمارات المنتجة والمستدامة في الصحراء المغربية، التي تعتبر جسرا بين أوروبا وإفريقيا ومواصالتنا العمل إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين من أجل جعل الأقاليم الجنوبية قطبا للنمو والاندماج الإفريقي والازدهار المشترك، من خلال مشاريع ذات أثر قوي، تسهم في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وفي الختام، إن هذا الفتح المبين هو نتاج مسيرة طويلة من التضحية

بسم الله الرحمن الرحيم.

مولاي حمدي، راه في هذ البلاصة كيف التعادلية كيف العدالة، كيف الوحدة كيف التنمية؛ فهاذ القضية احنا موحدين.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التي يعقدها البرلمان، بمناسبة تصويت مجلس الأمن على القرار 2797، الذي أكد على إجراء المفاوضات على أساس مقترح الحكم الذاتي المغربي، بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم ونهائي ومقبول للطرفين، باعتباره الحل الواقعي والقابل للتطبيق.

وإننا، في العدالة والتنمية، إذ نعتبر هذا القرار إنجازا تاريخيا كبيرا وانتصارا للشرعية والحق المغربي، القائم على روابط البيعة الشرعية المتواترة وحقائق التاريخ الثابتة والتلاحم الديني والاجتماعي والثقافي بين أبناء وبنات الوطن الواحد، وتتويجا لمسيرة الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار والتدخل الأجنبيين، رفضا للتقسيم ولمشاريع التجزئة، وسعيا لتحقيق التعاون المثمر والعمل المشترك بين الشعوب المغربية الشقيقة، نهى بحرارة جلاله الملك، حفظه الله، بهذا الإنجاز التاريخي وعموم الشعب المغربي، وخاصة إخواننا في الصحراء المغربية.

إن قرار مجلس الأمن الأخير يعد تنويجا لمسار شجاع ومبادر، أعلن عنه جلاله الملك بكل ثقة سنة 2006، وتم الإعلان في خطاب العرش لنفس السنة، ويرتكز على ثلاث توجهات أساسية:

- على المستوى الوطني، إرساء الجهوية المتقدمة؛
- على المستوى الإقليمي، العمل على وحدة المنطقة المغربية؛
- وعلى المستوى الدولي، التزام المغرب بالتعاون المثمر مع الأمم المتحدة، باقتراح حل سياسي توافقي.

وهو المسار الذي نجني ثماره اليوم بعد سنوات من الصمود ومن الإنجاز التنموي ومن العمل الدبلوماسي الجاد والحازم، بقيادة جلاله الملك، حفظه الله، ليس في الأقاليم الجنوبية فحسب، بل في كل ربوع الوطن، وهو العمل السياسي الدبلوماسي الذي قاده جلاله الملك بنفسه، وبشكل مباشر، بما فيه خلال الأيام والساعات الأخيرة على اعتماد القرار.

ونفتم هذه المناسبة لننوه بأن مقترح الحكم الذاتي، وإن كان في حاجة إلى تدقيق بعض تفاصيله، فإنه كان ثمرة مقاربة تشاركية نهجها جلاله الملك، ونعتبره فرصة جديدة لتعزيز الوحدة بين أبناء الشعب المغربي وتعزيز الالتحام بين الملك والشعب؛ هذا الالتحام الذي يصنع به المغاربة المعجزات والمنجزات وتخطي كل الصعاب.

بقيادة ملك البلاد، بحنكته وتبصره، وللدبلوماسية المغربية الرسمية والموازية، وفي مقدمتها الدبلوماسية النقابية، بما فيها التي طالما استأثرت واضطلع بها الاتحاد المغربي للشغل في كل المناسبات والمحافل النقابية الدولية، دفاعا ونصرة لقضية وطننا، وعلى رأسها صحراؤنا المغربية، وكل ما تم القيام به من طرف كل الفاعلين، في تراكم نوعي من مجهودات حثيثة وتضحيات وكفاح مرير لمُحسِن سنة.

هي لحظة أيضا لتجديد عبارات الامتنان والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ولكل مكونات القوات الأمنية على التضحيات وتجندهم الدائم لخدمة الوطن، بكل تفاني والمسؤولية، دفاعا عن حوزته وعن أمنه واستقراره.

وهي لحظة إشادة وتثمين لمضامين الخطاب الملكي السامي، الذي تقاسم من خلاله جلاله الملك مع المواطنين والمواطنات من طنجة إلى الكويرة ومع مغاربة العالم هاته اللحظة الوطنية التاريخية، التي ستكتب في التاريخ بمداد من الفخر والمجد، والتي شاءت الأقدار أن تصادف الاحتفالات الوطنية بالذكرى الخمسينية للمسيرة الخضراء المظفرة، التي خاضها الشعب المغربي من أجل استرجاع هاته الأقاليم الصحراوية واستكمال مسيرة التحرير والاستقلال.

وهي مناسبة نقف فيها بكل خشوع وإجلال، ترحا على شهداء الوطن وعلى روح مبدعها، المغفور له جلاله الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه. إن اتحاد مغربي للشغل لا يعبر عن موقف سياسي مرتبط بطرف معين، بل يعبر عن قناعة ومبدأ ثابت لهوية فكرية وتنظيمية عمالية، انبثقت من أحشاء الكفاح والمقاومة الوطنية.

وبهذه المناسبة فإنه يدعو إلى مواصلة اليقظة والعمل على تقوية الجبهة الداخلية والبناء على أساس هاته المرحلة الجديدة، من أجل رفع كل التحديات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ندعو أشقاءنا في دول الجوار وفي المنطقة المغربية للانخراط الإيجابي في مسار الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل واستحضار المصالح الفضلى لشعوب المنطقة.

وأخيرا، نؤكد استعداد واستمرار الاتحاد المغربي للشغل والطبقة العاملة المغربية للانخراط بكل الوطنية المعهودة في بلورة المرحلة القادمة، والعمل على صون وحدتنا الترابية والوطنية وتحقيق النماء والازدهار على ربوع مغربنا الغالي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية.

السيد الرئيس النائب محترم السي عبد الله بوانو.

السيد النائب عبد الله بوانو، باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد رئيس مجلس النواب،
السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيدات والسادة البرلمانيون،

يشرفني، باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن أتحدث إليكم اليوم في لحظة وطنية رفيعة المقام، نعيشها جميعا على وقع القرار التاريخي الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية.

إن هذا القرار، أيها السادة والسيدات، لم يكن صدفة ولا وليد لحظة عابرة، بل هو ثمرة مسار طويل من العمل الدبلوماسي الرصين ومن النضال الوطني الصادق، التي انخرطت فيه كل مؤسسات الدولة، ومعها الشعب المغربي، بكل فئاته ومكوناته، شعب مؤمن بعدالة قضيته ومنتشبت بوحدته الترابية من طنجة إلى الكويرة.

لقد توحد الوطن، ملكا وشعبا، قوى سياسية وثقافية ومدنية، في ملحمة وطنية متجددة، صدت مناورات الخصوم، وأكدت أن المغرب بلد لا يفرط في ذرة من ترابه الوطني.

السيدات والسادة،

من باب الوفاء التاريخي، نؤكد أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، منذ تأسيسها سنة 1978، قد جعلت من الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة مبدءا راسخا من المبادئ الثابتة وجزءا من هويتها النضالية الوطنية، فهي كما تناضل من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية، تناضل أيضا من أجل السيادة الوطنية والوحدة الترابية، إيمانا منها بأن الكرامة الاجتماعية لا تنفصل عن الكرامة الوطنية وأن لا عدالة بلا وطن موحد حر وكرام.

ولعل التاريخ يشهد على ذلك؛ التأم آلاف الكونفدراليات والكونفدراليين في مدينة العيون، قلب الصحراء النابض، خلال المؤتمر الوطني الرابع سنة 2001 تحت شعار خالد هو "الوحدة والديمقراطية".

لقد كانت تلك اللحظة رمزا لوحدة الإرادة ودليلا على أن الطبقة العاملة المغربية كانت وستظل في مقدمة الصفوف، دفاعا عن الوطن وعن كرامة أبنائه.

أيها السيدات والسادة،

إن القرار الأممي الأخير، بما حمله من رسائل واضحة ودعم متزايد للموقف المغربي، يفتح أمام منطقتنا المغاربية آفاقا جديدة للحوار والتعاون والتكامل، كما يتيح فرصة تاريخية لإعادة بناء اتحاد مغاربي قوي ومتناسك ومتضامن، قادر على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عالم لا مكان فيه للضعف وللانقسام، فالمغرب بثقته في نفسه وعدالة قضيته لا يسعى إلى الانتصار على أحد، بل إلى انتصار العقل والحكمة والاحترام المتبادل، بما يخدم استقرار المنطقة وازدهار شعوبها.

وفي هذا السياق، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي تثن وتعتز

إننا نعتبر مسار توطيد الوحدة الترابية والوطنية وتعميق المسار الديمقراطي والتموي لبلادنا والذي كان له دور في هذا الإنجاز، قد بلغ اليوم مرحلة من النضج، تجعل بلادنا قادرة على القطع مع التردد في ترسيخ الاختيار الديمقراطي وإحقاق العدالة الاجتماعية والمجالية، التي تحفظ كرامة المواطن والمواطنات.

أيها السيدات والسادة البرلمانيون،

إننا ندعو بهذه المناسبة إلى مواكبة هذا الإنجاز الدبلوماسي التاريخي بمبادرات تدخل الفرحة على قلوب المغاربة، عبر اغتنام الاحتفال بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء لإعمال آلية العفو الملكي الكريم في حق المعتقلين على خلفية التعبيرات والاحتجاجات الاجتماعية أساسا، والذين لم يثبت في حقهم استعمال العنف أو التخريب.

إننا كبرلمانيين يجب أن تكون لنا مبادرات في إطار التوجه العام الذي رسمه جلالة الملك في خطاب 31 أكتوبر 2025، للمساهمة في تفسير العلاقة بين كل المكونات المعنية بمقتراح الحكم الذاتي والتعريف به والتزام الجميع بخطاب الأخوة والوحدة والكلمة الطيبة والدفع بالتالي هي أحسن، كما يوصينا بها ديننا الحنيف، حين يقول الله عز وجل "إنما المؤمنون إخوة"، وحينما يقول كذلك عز وجل "واعتصموا بمحبل الله جميعا ولا تفرقوا"، والنأي عن خطاب التآجيج والكراهية، انسجاما والتزاما بما فتى جلالة الملك أمير المؤمنين، حفظه الله، يؤكده من مشاعر الأخوة والاحترام والتقدير تجاه إخواننا في مخيمات تندوف وأشقائنا في الجزائر.

كما ندعو، السيد الرئيس، السادة الرؤساء، إلى تفعيل كل ما يوفره النظام الداخلي لمجلسنا، ومن ذلك تسريع تشكيل مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بالصحراء المغربية والتفكير في تشكيل لجنة الصداقة البرلمانية المغربية الجزائرية.

إننا في غمرة هذا الاحتفال بهذا الإنجاز غير المسبوق، لا يفوتنا الترحم على الأرواح الطاهرة لجلالة الملك الحسن الثاني، مبدع المسيرة، وجلالة الملك محمد الخامس بطل التحرير وكل شهداء الوطن والاستقلال والوحدة وتوجيه التحية إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تجندهم الدائم، تحت قيادة جلالة الملك للدفاع عن حدود وحوزة ووحدة الوطن وأمنه واستقراره. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

خليل الكرش، السيد المستشار.

المستشار السيد خليل الكرش باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

لقد قال جلالة الملك في خطابه بمناسبة صدور هذا القرار ما بعد 31 أكتوبر لن يكون كما قبله، وهذه ليست مجرد عبارة، بل إعلان عن منعطف تاريخي في مسار وحدتنا الترابية، فاليوم وبعد نصف قرن من الكفاح، يعلن المغرب بثقة أن لحظة الحسم قد اقتربت وأن زمن المساومة ما قد انتهى.

وفي هذا الخطاب وجه جلالة الملك رسالة مؤثرة إلى إخواننا المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف، يدعوهم فيها إلى العودة إلى وطنهم الأم، إلى حضنهم الطبيعي، إلى مغرب الحرية والكرامة والمواطنة الكاملة.

نعتبر أن الدفاع عن الصحراء لا يقتصر على الدبلوماسية والحدود، بل يمتد إلى عمق المشروع الوطني في التنمية، في العدالة المحلية، في الوحدة الاقتصادية والاجتماعية، لأن الوحدة الترابية لا تنفصل عن الوحدة الاجتماعية، ولأن مغرب السرعة الواحدة الذي ننادي به هو مغرب لا يقصي أحدا، ولا يترك أحدا وراءه.

كما نتمن علينا الدعوة الصادقة التي جدها جلالة الملك إلى الأشقاء في الجزائر لفتح صفحة جديدة من الحوار الصادق ولنبني معا اتحادا مغاريا متكاملا، على أساس حسن الجوار ووحدة المصير المشترك.

إننا في حزب جبهة القوى الديمقراطية، من موقعنا كقوة اقتراحية ووطنية، نؤكد التزامنا بالتراطيب العضوي الدائم بين النضال الديمقراطي والدفاع عن الوطن، وبذلك نؤكد انخراطنا الدائم في كل المبادرات الرامية إلى تعزيز هذا التلاحم الوطني وتمتين هذه المكتسبات الدبلوماسية.

وختاماً، نعاهد جلالة الملك والشعب المغربي على أن نظل في صف الوطن، كما كنا دوماً نؤمن بأن القضية الوطنية هي جوهر المواطنة وأن الولاء للوطن ليس فقط شعاراً، بل سلوكاً ومسؤولية وجدية.

وشكراً

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للمستشارة المحترمة السيدة لبنى علوي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة المشتركة، لأعبر عن فخرنا واعتزازنا بالقرار التاريخي لمجلس الأمن الأخير، الذي اعتمد مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، تحت السيادة المغربية، كحل جاد وواقعي لهذا النزاع المفتعل.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على اعتزازنا بالمكانة التي أصبحت تحتلها بلادنا بين الأمم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه

بهذا التحول التاريخي الذي عرفه ملف وحدتنا الترابية، نهني المغاربة والمغاربة، ملكاً وشعباً، وكل القوى الوطنية المخلصة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة المغربية، التي كانت ولا زالت في طليعة النضال الوطني والاجتماعي.

إننا، في الكونفدرالية الديمقراطية في الشغل، نؤمن أن تحصين الوحدة الترابية لا يتحقق إلا بتحسين الجبهة الداخلية، عبر تعزيز الديمقراطية الحقيقية وصون الكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالوحدة الترابية ليست حدوداً جغرافية فحسب، بل هي هوية وائتاء وإرادة جماعية، وحمايتها تقتضي العدالة بين أبناء الوطن، وضمان حقهم في العيش الكريم في وطن يعدل بينهم كما يحتضنهم جميعاً.

السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام منعطف تاريخي مشرق، ينبغي أن نغتنمه لتقوية وحدتنا الترابية وترسيخ قيم الديمقراطية وتنشيط أسس العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والعدالة المحلية.

ومن هذا المنبر، تجدد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التزامها الثابت والمبدئي بالدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى وعن كرامة الطبقة العاملة المغربية وعن وطن موحد حر ومتضامن.

شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للنائب المحترم السيد رؤوف عبدلاوي عن النواب غير المنتسبين.

السيد النائب رؤوف عبدلاوي معن عن النواب غير المنتسبين:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشار المحترم،

بدوري يشرفني أن أتحدث إليكم باسم نواب حزب جبهة القوى الديمقراطية، في لحظة تاريخية يعيشها وطننا العزيز، لحظة ناطقة بكل معاني الفخر والاعتاء، حيث يتجدد أمام أعظارنا وهج المسيرة الخضراء المطفرة، ويتأكد للعالم أجمع أن الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائها.

لقد جاء القرار الأخير لمجلس الأمن رقم 2797 يوم 31 أكتوبر 2025، ليؤكد أن المبادرة الملكية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هي الحل الوحيد الجاد والواقعي وذو مصداقية.

هذا القرار هو ثمرة رؤية ملكية متبصرة ودبلوماسية واضحة، يقودها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بحكمة وهدوء وموضوعية.

إنه انتصار للدبلوماسية الملكية الرصينة، انتصار لحكمة الملك وثقة الشعب. انتصار لكل من آمن أن الصحراء ليست فقط قضية حدود، بل قضية وجود، قضية كرامة وطن وهوية أمة.

السيد الرئيس المحترم،

دبلوماسي خارجي دون بناء جبهة داخلية قوية، لأن المكتسبات لا تمر فقط عبر المعارك الخارجية، بل أساسا عبر المعركة الداخلية لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، التي ترسخ سيادة القانون وتضمن المشاركة الشعبية الواسعة وتحقق العدالة الاجتماعية والمجالية والقطع مع الفساد والاستبداد اللذين يشكلان التهديد الأكبر لوحدة أي وطن.

السيدات والسادة،

إن الوحدة الترابية الحقيقية لا تنفصل عن وحدة الشعب حول مشروع مجتمعي ديمقراطي تقدمي، قوامه الحرية والكرامة والمساواة.

ومن هذا المنطلق ندعو إلى انفتاح سياسي شامل يعيد الثقة إلى الفعل السياسي والمؤسسات، من خلال إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الحركات الاجتماعية وفتح حوار وطني صادق حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن مكسب الاعتراف الدولي بالحكم الذاتي لا يكتمل إلا بديمقراطية داخلية قوية، كما نوجه نداء وطنيا صادقا إلى كل المغاربة الذين اتخذوا بالأطروحة الانفصالية للعودة إلى وطنهم والمساهمة في بنائه، على قاعدة الحرية والمواطنة والعدالة الاجتماعية.

وفي السياق نفسه، نؤكد أن المعركة من أجل مغرب ديمقراطي لا تنفصل عن معركة بناء مغربي كبير موحد، لذلك نجدد دعوتنا إلى حوار مغربي جزائري مسؤول وبناء لتجاوز منطق القطيعة وبناء فضاء مغربي ديمقراطي متكامل، قائم على التعاون والتكامل الاقتصادي والثقافي، في خدمة التنمية والاستقرار والعدالة لشعوب المنطقة.

إن الدفاع عن الصحراء، بالنسبة لنا في فيدرالية اليسار الديمقراطي ليس مجرد قضية حدود، بل قضية مشروع وطني ديمقراطي، مشروع دولة عادلة وقوية ومواطنة، تجمع كل بناتها وابنائها على قيم الحرية والمساواة والتضامن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة المحترمة السيدة نبيلة منيب.

تفضلي السيدة النائبة.

السيدة النائبة نبيلة منيب:

السلام عليكم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء وأعضاء الغرفتين،

باسم الحزب الاشتراكي الموحد، يشرفني أن أتناول الكلمة، ونحن نستقبل باهتمام كبير القرار 2797، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر 2025. إن هذا القرار الهام يؤسس لمحة فارقة وهامة في مسار إيجاد حل نهائي

الله، وهو ما عكسه تصويت مجلس الأمن، معربين عن افتخارنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بالمناسبة، والذي دعا فيه جلالته إخواننا في مخيمات تندوف لجمع الشمل والمساهمة في تنمية وطنهم، آمليين أن تتجاوب القيادة الجزائرية مع دعوة جلالته لحوار أخوي صادق، من أجل إحياء وحدة المغرب العربي.

السيدات والسادة المحترمون،

لقد جسد هذا القرار، مرة أخرى، عدالة قضيتنا الوطنية ومصداقية الموقف المغربي، بفضل وحدة الصف الوطني وتلاحم العرش بالشعب، وبفضل المشاريع التنموية الكبرى بالأقاليم الجنوبية، التي أصبحت نموذجاً في الجهوية المتقدمة.

ومن هنا نثمن الجهود المتواصلة للدبلوماسية المغربية، الرسمية والبرلمانية والنقابية وغيرها، دفاعاً عن القضية الوطنية، ونؤكد تجدنا الكامل وراء جلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن قضايانا العادلة والمشروعة، ونؤكد أن الدفاع عن الوحدة الترابية هو في عمقه دفاع عن كرامة المواطن وعن حقه في العدالة والعمل اللائق والصحة والتعليم والحياة الكريمة وتحقيق العدالة المجالية.

ولا يفوتنا، بهذه المناسبة، أن نؤكد على أننا على ثقة تامة أن جلالة الملك، حفظه الله، سيتخذ - كما عودنا دائماً - المبادرات اللازمة في الوقت الذي يراه مناسباً لطبي ما تبقى من ملفات يستغلها البعض لخدش صورة بلدنا في الخارج أو للتشويش على التظاهرات القارية التي تستعد بلادنا لاحتمائها.

وفي الختام، وفي سياق الاحتفاء بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، نجدد المطالبة باعتماد بطاقة خضراء، تمكن المشاركين والمشاركات في هذه الملحة الوطنية التاريخية من الاستفادة من مجموعة من الخدمات الاجتماعية، تقديراً من الدولة على الاستجابة العفوية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للنائبة المحترمة فاطمة التامني.

السيدة النائبة فاطمة التامني:

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارون،

لقد خاض الشعب المغربي، إلى جانب قواه الوطنية والديمقراطية الحية، معركة طويلة ومريرة، دفاعاً عن وحدته الترابية، واجه فيها كل أشكال المناورات الانفصالية والضغط الخارجية بإرادة صلبة وحس وطني راسخ. واليوم يأتي قرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول الصحراء المغربية كتتويج لمسار من التضحيات والمواقف المبدئية وخطوة متقدمة في اتجاه سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، لكن في الوقت ذاته لا يمكن تحصين أي مكتسب

عقد هذه الجلسة المشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين.

"بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وصحبه الأكرمين.

مولانا صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، دام لكم النصر والعز والتمكين.

السلام على المقام الشريف؛

وبعد؛

يتشرف خديما الأعتاب الشريفة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، أن يتقدما إلى الحضرة الشريفة، أصالة عن نفسها، ونيابة عن كافة أعضاء مجلسي البرلمان، بأصدق آيات الولاء والإخلاص، ضارعين إلى الله عز وجل أن يسدد على الدوام والاستمرار خطاكم ومبادراتكم الوثابة بالنجاح والتوفيق.

إن أعضاء برلمان مملكتكم المجتمعين يومه، في جلسة مشتركة على إثر القرار الأخير لمجلس الأمن، في شأن القضية الوطنية، ليرفعون لجلالتكم أحر التهاني وعمق عبارات الامتنان والعرفان على هذا الإنجاز التاريخي، الذي تحقق بفضل التصميم والإرادة والرؤية الحسنة لجلالتكم، وتجسيدها للمكانة المتميزة التي تحظى بها مملكتكم على صعيد المنتظم الدولي.

ويغتنم أعضاء البرلمان هذه اللحظة التاريخية لتأكيد عزمهم على مواصلة تعبئتهم وانخراطهم في كل ما تخطط له جلالتكم لمستقبل شعبكم، ومستحضرين روح وأفق وتوجيهات جلالتكم السديدة، وآخرها ما زخر به خطابكم التاريخي، على إثر القرار الأخير لمجلس الأمن بخصوص قضيتنا الوطنية.

حفظكم الله، يا مولاي، وسدد خطاكم، وأقر عينكم بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشدد أزركم بصنوكم، سمو الأمير مولاي رشيد، وبسائر الأميرات والأمراء، أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقامكم الشريف ورحمة الله تعالى وبركاته.

خديم العتاب الشريفة، راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

خديم الأعتاب الشريفة، محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 11 جادى الأولى 1447 (موافق ل 3 نونبر 2025).

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

ملف الصحراء المفتعل، حيث تم الإقرار بأن الحل سيتم في إطار المقترح المغربي للحكم الذاتي وفي احترام تام للسيادة المغربية، واضعا بذلك حدا لأطروحة ملفومة لتقرير المصير التي كانت تستهدف وحدتنا الترابية منذ مؤامرة إكوفيون ومخلفات الحرب الباردة إلى العداء والمصالح من قبل من دفع بخلق دويلة جنوب المغرب، تجر خيوطها مجموعة الكليبتوكرات وغيرها من القوى الاستعمارية، معرقة بذلك بناء المغرب الكبير وتميته وتحرره.

كما أن تمديد مهمة المينوسو لسنة كاملة وإعادة التأكيد على ضرورة تقديم المغرب لمقترح متكامل للحكم الذاتي بمثابة أرضية للمفاوضات المقبلة، والتي حددت أطرافها، يجعلنا أمام ضرورة الاستعداد لرخ هذا الشوط الأخير من نضالاتنا على كافة الأصعدة، لإحقاق حقنا واستكمال وحدتنا الترابية ولم شتات شعبنا ورفض أي مخطط يرمي إلى التفرقة لإضعافنا والهيمنة على خبرتنا وعرقلة مسيرة الإنجازات والاستثمارات والوفاء لتضحيات ولدماء الشهداء وعرقلة المصالحة مع الإخوة والأشقاء.

هنا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والإقليمي البالغ التعقيد والخطورة، وحيث من ضمن القضايا الدالة على خطورته حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني المكافح وفرض سلم الاستسلام والغطرسة، كما أنه هو بالرغم من تغيرات الدولة الجديدة التي تستحق التي ستخلق - لا محالة - موازين قوى جديدة، إلا أنه يجب الحيلة والحذر.

ولهذا فلا بد من اعتبار التدبير الذي يعرفه ملف الصحراء في الآونة الأخيرة غير بعيد عن منطق لغة المصالح الجيو استراتيجية الضاغطة، والتي تضعنا أمام تحديات كبرى، تتطلب منا وعيا متجددا وعملا متواصلا لتنميع أوطاننا بالديمقراطية وبال حقوق والحريات والتخلي باليقظة وضبط التخطيط الاستراتيجي للمرحلة المقبلة، بإشراك القوى الفاعلة السياسية والعلمية وفتح آفاق بناء المغرب الكبير والحفاظ على الأمن والسلم الداخلي وصيانة كرامة المغاربة، بدءا بإصدار قانون العفو العام لإطلاق سراح شباب جيل (Z) وكل المعتقلين السياسيين والمصالحة مع إخواننا الصحراويين، ومد اليد إلى أشقائنا الجزائريين، ثم إرساء الجهوي الحقيقية، باعتبارها ورشا أساسيا يدخل ضمن تفعيل الجيد والمستدام للحكم الذاتي، وإعطاء الأولوية للجهات المهمشة، لمغرب يسير بنفس السرعة لضمان الكرامة للجميع، مع ضرورة إقدام الدولة على افتتاح سياسي وتعاقد جديد بين الدولة والمجتمع والتأسيس للديمقراطية، بكونها ترجمة الإرادة الشعبية إلى سيادة شعبية، ووضع حد للريع والاحتكار والفساد واستغلال النفوذ والعمل على مواصلة تطوير العلاقات الخارجية، وعلى كل الأصعدة مع دول المغرب الكبير والدول الإفريقية. الصحراء مغربية وستبقى مغربية، وفلسطين عربية وستبقى عربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة.

إن سمحتم، أتلو عليكم نص البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة، بمناسبة